

الراصد لتنفيذ القرار الحكومي رقم 3790 للاستثمار في القدس الشرقية

تقرير فصلي أيلول 2020

كتابة: نوحا دجوني وايرز فاجنر

محتويات

3.....	1. مدخل.....
	II. التعليم الرسمي في القدس الشرقية
4.....	خلفية.....
4.....	استثمار الميزانية المنحاز وتجاهل النقص الحاد في الفصول الدراسية.....
	III. التعليم اللا-منهجي في القدس الشرقية
6.....	خلفية.....
6.....	جوهر نتائج دراسة التعليم اللامنهجي في القدس الشرقية - بحث احتياجات وتوصيات.....

1. مدخل

هذا التقرير هو الخامس في إطار إصدارات الرصد لـ "عير عميم" في أعقاب قرار الحكومة رقم 3790 لتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية، والثالث في إطار مشروع الرصد المشترك لـ "عير عميم" ومنظمة معا العمالية.

سيركز هذا التقرير على مجال التعليم في القدس الشرقية ، مع التمييز بين نظام التعليم الرسمي والنظام غير الرسمي. في مجال التعليم الرسمي ، سيتم عرض النقاط الرئيسية لتقرير التعليم في عير عميم من سبتمبر الماضي. في مجال التعليم اللامنهجي، سيتم عرض نتائج أبحاث الاحتياجات والتوصيات في مجال التعليم غير النظامي في القدس الشرقية، التي أجراها لصالح عير عميم من قبل د. سميرة عليان وشدا قشقوش.

يحدد قرار الحكومة رقم 3790 لتقليص الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والتنمية الاقتصادية في القدس الشرقية، الذي تم اتخاذه قبل أكثر من عامين، تحدد الاستثمار الاجتماعي الاقتصادي في القدس الشرقية وميزانياتها تصل إلى 2.1 مليار شيكل لمدة 5 سنوات ، ويبلغ مجموع الاستثمار في مجال التعليم في قرار الحكومة 445 مليون شيكل. الاستثمارات الرئيسية مقسمة بين نظام التعليم اللامنهجي، الذي تم تخصيص 206 مليون شيكل له ، ودعم المدارس التي تدرس المناهج الإسرائيلية وتطويرها ، والتي تشمل حزمة إرشاد تربوي وبرامج فريدة واستئجار المباني والتنمية المادية. تبلغ قيمة الاستثمار في المؤسسات التي تدرّس المناهج الإسرائيلي نحو 193 مليون شيكل، وهي تشكل 43.4٪ من إجمالي الميزانية المخصصة للاستثمار في التعليم ضمن القرار الحكومي. يبرز في غيابها عن هذا القرار هي الاستجابة للنقص الحاد في الصفوف الدراسية في القدس الشرقية، كما سيتم التفصيل أدناه.

يصف تقرير التعليم في عير عميم الصادر في أيلول الماضي، الأثر البعيد المدى لأزمة كورونا على نظام التعليم في القدس الشرقية. حتى تاريخ ختم هذا التقرير، فإن نظام التعليم في القدس الشرقية لا يعمل أيضًا، وفقًا لإرشادات الإغلاق العام. لكن نظام التعليم في القدس الشرقية أُغلق قبل ذلك بأكثر من أسبوع، عندما أُعلن عن 15 حيا في القدس الشرقية أحياء حمراء. وبحسب "عير عميم"، فإن أكثر من 80٪ من طلاب جهاز التعليم العرب في القدس لم ينتظموا في المدارس منذ بداية العام الدراسي. مهما كان الأمر صعبًا، فإنه ليس من مستغربًا في ضوء الاكتظاظ الكبير ونقص الفصول الدراسية في القدس الشرقية، وضعف البنية التحتية وظروف الصرف الصحي الصعبة. بالإضافة إلى النقص في أجهزة الكمبيوتر للتعليم عن بعد ، وفقًا لتقديرات مديري المدارس في القدس الشرقية ، لا يستطيع حوالي 40٪ - 60٪ من الطلاب التعلم عن بُعد بسبب مشاكل البنية التحتية للإنترنت في الأحياء.

على خلفية هذه الأزمة الحادة وما يصاحبها من عدم اليقين، سنعرض الوضع والتحديات في مجال التعليم في القدس الشرقية، بينما نقف على الموجود والمفقود في قرار الحكومة رقم 3790.

يعتبر جهاز التعليم أحد الضحايا الرئيسية لأزمة كورونا في إسرائيل، والتي أدت إلى توقف جزئي أو كامل لروتين الدراسة لفترة زمنية باتت نهايتها غير مرئية الآن. في القدس الشرقية، تعرض نظام التعليم لضربة فتاكة بشكل خاص، نظرًا للمشاكل العميقة التي عانى منها لسنوات من الإهمال والتمييز. خلال هذه الفترة، أكثر من أي وقت مضى، فإن العوامل المختلفة في النظام، التي يتطلبها قرار الحكومة 3790 وبشكل عام، مطلوبة وفي رأسها مصالح الطلاب، دون أي تمييز ناشئ عن اعتبارات سياسية. جميع الخطوات المطلوبة لضمان روتين دراسي آمن ومفيد قدر الإمكان هذه الأيام مطلوب إجراؤها دون تمييز وبشفافية تجاه جميع المدارس والطلاب. يجب بذل الكثير من الجهد في محاولة منع المزيد من الاتساع الحاد للفجوات الموجودة بين الطلاب في أنظمة التعليم المختلفة في القدس بسبب أزمة كورونا. يعتبر نظام التعليم ركيزة أساسية في أوقات الأزمات - الاستثمار فيه هو استثمار في المجتمع بأكمله وبمئاته.

II. التعليم الرسمي في القدس الشرقية

خلفية

يبلغ حجم الاستثمار في نظام التعليم الرسمي في القدس الشرقية، وفقًا لقرار الحكومة رقم 3790 ، حوالي 239 مليون شيكل ، أكثر من 80٪ منها مخصص للاستثمار الحضري في المدارس التي تدرس منهاج التعليم الإسرائيلي¹. وكذلك في المكونات الأخرى لميزانية التعليم التي لا يكون فيها هذا الشرط مطلقًا، تعطي الحكومة الأولوية للمؤسسات التي تدرس منهاج الإسرائيلي ، حتى وإن كان أقل من 7٪ من الطلاب الفلسطينيين قد درسوا في هذا المنهج قبل تنفيذ القرار.

وفقًا لتقرير الحالة حول تنفيذ القرار الحكومي الصادر عن وزارة القدس والتراث لعام 2019 ، فقد تم استخدام الميزانية المنقولة من الحكومة والبلدية إلى مجال التعليم في عام 2019 (3/2) للعام الدراسي 2018-2019 ، و 3/1 للعام الدراسي (2019-2020) بالكامل. نعلم أن وباء كورونا كان له تأثير كبير على تنفيذ أهداف قرار الحكومة في 2019-2020، لكننا لم نتلق بعد ردًا على طلبنا للحصول على بيانات حول الأمر من البلدية.

استثمار الميزانية المنحاز وتجاهل النقص الحاد في الفصول الدراسية

في العامين الدراسيين الماضيين، 2018-2019 و 2019-2020، تم تخصيص ما يقرب من 50٪ من إجمالي الميزانية في مجال التعليم انطلاقًا من القرار 3790 لتحركات لتشجيع البرنامج الإسرائيلي وخاصة التطوير المادي للمدارس التي تدرسه. في المدارس التي لا تقوم بتدريس منهاج الإسرائيلي، لا يتم تخصيص موارد تنمية جسدية على الإطلاق في إطار قرار الحكومة ولم تتم إضافة فصول تعليم من هذه الميزانية، على الرغم من النقص الحاد في أكثر من 3000 فصل تعليمي.

على المستوى التنظيمي أيضًا، يتم استثمار موارد خاصة أيضًا في الترويج للمناهج الإسرائيلية. ركز فريق متخصص على تنفيذ البرنامج الإسرائيلي كجزء من قرار الحكومة الذي تناول بناء خطط عمل وفقًا للأحياء من أجل تحقيق هدف زيادة عدد

¹ مادة 1(أ) من قرار الحكومة 3790 لتقليص الفجوات الاجتماعية الاقتصادية والتطوير الاقتصادي في شرق القدس.

طلاب الصف الأول لدراسة البرنامج الإسرائيلي في 15 فصلاً كل عام.² كما يبدو من محضر اجتماع "اللجنة الدائمة" ، اللجنة التوجيهية لقرار الحكومة رقم 3790 ، أن الأولوية أعطيت لافتتاح مدارس ابتدائية جديدة ستدرس البرنامج الإسرائيلي فقط ، وذلك لمنع تأثير جهات في المدارس القائمة التي تعارض البرنامج.³ يمكن أن نرى في تقرير التعليم أنه قد تكون هناك زيادة في عدد الفصول التي تدرس البرنامج الإسرائيلي ، لكن هذا لم يكن كافياً لتقليل الفجوة الكبيرة في النقص في الفصول الدراسية. أي أن تنفيذ القرار 3790 لا يعتبر قفزة كبيرة في بناء الفصول الدراسية كما هو مطلوب. من المرجح، للأسف، أن يستمر فهمها الآن من قبل عدد من الفصول الدراسية، ولكن بطريقة منحازة لصالح فرض المنهاج الإسرائيلي.

وبالفعل، فإن التحيز في نشاط السلطات الإسرائيلية لنقل الطلاب إلى المناهج الإسرائيلية بدأ يعطي إشارات هذا العام. بينما في العام الدراسي 2018-2019 كان عدد الطلاب وفقاً للبرنامج الإسرائيلي 7376 طالباً فقط، في عام 2019-2020 كان عددهم أكبر بـ 2.5 مرة: في 2019-2020، درس 18953 طالباً وفقاً للبرنامج الإسرائيلي (13739 منهم في التعليم الرسمي، و 5214 منهم في التعليم المعروف باللامنهجي). لا يزال أقل من 20٪ من الطلاب في التعليم العربي، حيث يتم استثمار حوالي نصف إجمالي ميزانية التعليم وفق قرار الحكومة.

وهكذا، في حين أنه فيما يتعلق بتشجيع البرنامج الإسرائيلي، يمكن رؤية تعبئة واسعة، وهو ما ينعكس في أولويات الميزانية والأولويات الهيكلية، إلا أن المشاكل العميقة الحادة التي عانى منها نظام التعليم في القدس الشرقية لسنوات عديدة لا تزال دون علاج ملائم.

يتناول تقرير التعليم لغير عاميم الصادر في سبتمبر 2020 هذه القضايا بإسهاب، بما في ذلك: الاتجاه المستمر لزيادة عدد الطلاب في التعليم اللامنهجي المعترف به والذي يعكس فشل السلطات بواجبهم تجاه الطلاب الذين يرغبون في القيام بذلك بما يتجاوز التعليم المعترف به إلى التعليم الرسمي؛ 31485 طفلاً فلسطينياً "مخفيون"، والذين لا تعرف بلدية القدس وضعهم التعليمي على الإطلاق، والذين يشكلون ما يقرب من ربع أطفال القدس الشرقية في سن التعليم الإلزامي؛ وازداد النقص المطلق في عدد الفصول في القدس الشرقية إلى 3794 فصلاً.

وفي مجال تسرب الطلاب أيضاً، بلغ معدل التسرب من طلاب القدس الشرقية بين الصف التاسع والثاني عشر بين عامي 2018-2015، 26.5٪⁴ - وهو ما يقرب من أربعة أضعاف معدل التسرب في الوسط العربي في إسرائيل. مع أن قرار الحكومة 3790 يتطرق بالفعل لمشكلة التسرب في فصل التشغيل والرفاهية، كجزء من مجموعة من البرامج لتشجيع التشغيل ومنع التسرب وحالات الخطر في أوساط الأولاد والشبيبة والانتشال من الفقر، ولكن تم تخصيص ميزانية لجميع البرامج معاً بقيمة 75 مليون شيكل لمدة خمس سنوات - وهو مبلغ ضئيل بالنظر إلى عمق المشكلة ومقارنة بالمبالغ المستثمرة في تشجيع البرامج الإسرائيلية.

² حالة قرار الحكومة 2019 - اللجنة الدائمة أعلاه ، ص 6.

³ تلخيص نقاش - لجنة مستدامة - تطبيق القرار 3790 من تاريخ 19/10/29، موقع وزارة القدس والتراث.

⁴ مراقب الدولة، تقرير الرقابة الخاص: تطوير وتعزيز مكانة القدس - الجزء الثاني، القدس، حزيران 2019. صفحة 341.

ونظراً لاستمرار وتفاقم هذه المشاكل العميقة طوال فترة الخمس سنوات، فإن الاستثمار الهائل المناحز لصالح تطوير المناهج الإسرائيلية ووضعها على رأس قرار الحكومة أمر مثير للغضب بشكل خاص. يمكن الاستنتاج فقط أنه عندما تواجه الحكومة اعتبارات تتعلق بزيادة السيادة الإسرائيلية في القدس الشرقية، والاعتبارات السياسية الغربية التي تتجاوز اعتبارات التعليم ومصالح الطلاب، فإنها تثبت قدرتها على التصرف بشكل مختلف والتقدم نحو الأهداف المرجوة.

III. التعليم اللامنهجي في القدس الشرقية

خلفية

المبلغ المخصص للتعليم اللامنهجي في قرار الحكومة رقم 3790 هو حوالي 206 مليون شيكل خلال السنوات الخمس (منذ مايو 2018)، وبشكل ما يقرب من نصف المبلغ الإجمالي المخصص للاستثمار في التعليم في القرار.

يتكون التعليم اللامنهجي من مجموعة واسعة من البرامج الموجهة للأولاد والشبيبة بدءاً من المدرسة الابتدائية. وهو يشمل برامج الإثراء والترفيه بعد ساعات الدوام المدرسي، المنظمات الشبابية، مراكز التعلم، الصفوف وغيرها، وفي حالات خاصة أنشطة الإثراء خلال ساعات الدوام المدرسي.

في تموز 2020، تم إعداد دراسة عن الاحتياجات والتوصيات في مجال التعليم اللامنهجي في القدس الشرقية. أجريت الدراسة من قبل الدكتورة سميرة عليان وشدا قشقوش، الباحثتين في كلية التربية في الجامعة العبرية، وتم إجراؤها لصالح غير عميم كجزء من مشروع الرصد المشترك مع منظمة عمال معا. تناولت الدراسة احتياجات القدس الشرقية في مجال التعليم اللامنهجي مقابل الاستجابة لها في إطار تنفيذ قرار الحكومة رقم 3790. استندت الدراسة إلى مقابلات معمقة هيكلية مع جهات مختلفة معنية بالتعليم اللامنهجي في القدس الشرقية - مديرو المدارس ومديرو الهيئات المجتمعية، ولجان أولياء الأمور وكذلك كبار المسؤولين من وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس.

في العام الدراسي 2019-2020، شارك 24375 طالباً في برامج التعليم اللامنهجي في القدس الشرقية، من بين مجمل طلاب التعليم الرسمي والمعترف به في القدس الشرقية من الصف الأول إلى الثاني عشر. تتم معظم الأنشطة في المدارس الرسمية، وجزء صغير منها يتم في المدارس المعترف بها، وحتى في هذه الحالة فقط في المدارس التي تدرس المنهج الإسرائيلي، من بينها⁵ إن توجيه معظم النشاط إلى هذا الجزء فقط من المدارس هو أمر مشين في ضوء مسؤولية السلطات عن عدم وجود مكان في التعليم الرسمي، وأن دراسة العديد من الطلاب الفلسطينيين في التعليم اللامنهجي المعترف به فقط دون اختيار وبسبب النقص الحاد في الفصول الدراسية.

جوهر نتائج دراسة التعليم اللامنهجي في القدس الشرقية - بحث احتياجات وتوصيات

تبحث الدراسة في احتياجات القدس الشرقية في مجال التعليم اللامنهجي مقابل الاستجابة الممنوحة لها في إطار تنفيذ قرار الحكومة. اشتملت الدراسة على مقابلات متعمقة مع مختلف الأطراف ذات الصلة: مدراء المدارس من جميع أنحاء القدس

⁵ مليحة زغير وإيشيفاع ميليكوفسكي، التعليم غير الرسمي كأداة لتقليص الفجوات في القدس الشرقية (معهد القدس لبحوث السياسات ، 2020).

الشرقية، بما في ذلك الأحياء الواقعة عبر الجدار، من المدارس الرسمية، المعترف بها غير الرسمية، الابتدائية، والثانوية الخاصة، والتي بها فصل بين الفتيان والفتيات والمختلطة، ومعظمها تطبق منهاج التوجيهي وقسم منها تقوم بتدريس المنهاج الإسرائيلي فقط أو إضافة إلى التوجيهي؛ بالإضافة إلى مدراء المراكز الجماهيرية، وكبار المسؤولين في وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس ورؤساء لجان الآباء.

كما تظهر سجلات البحث، يوجد حالياً نشاط مكثف للتعليم اللامنهجي في القدس الشرقية. في العامين الماضيين، هناك زيادة في النشاط والتزام أكبر من قبل وزارة التربية والتعليم والبلدية لهذه البرامج وميزانياتها.

كما هو مذكور في الدراسة، فإن نشاط التعليم اللامنهجي الواسع في العامين الماضيين يمكن ملاحظته أيضاً على خلفية النقص الحالي في البنية التحتية في التعليم الرسمي، ونقص البنية التحتية المادية لتنفيذ البرامج. في ظل هذا النقص، شدد كل من مديري المدارس وممثلي أولياء الأمور على الحاجة إلى برامج الوقاية من التسرب، والبرامج التي "تعد أطفالهم للعالم المتقدم وسوق العمل".

في أعقاب الدراسة، يقدم التقرير مجموعة متنوعة من التوصيات السياسية:

1. من المناسب زيادة مشاركة مديري المدارس وأولياء الأمور في اتخاذ القرارات المتعلقة بمحتوى برامج التربية اللامنهجية.
2. يجب زيادة مشاركة أولياء الأمور في محتوى البرامج وفي الملاءمة الثقافية والاجتماعية المطلوبة منهم، بشكل كبير.
3. يجب زيادة المشاركة والتعاون بين مديري المدارس ولجنة أولياء الأمور، والمسؤولين من وزارة التربية والتعليم ومانحي، بلدية القدس.
4. يجدر النظر في بإقامة برامج وفقاً للاحتياجات المحددة لكل مدرسة، وكذلك السماح للمدارس ببناء برامج موجهة خصيصاً لها.
5. يجب عرض البرامج إلى مديري المدارس بشكل معمق ومفصل قبل اختيارها.
6. يجب أن تكون اعتبارات وزارة التربية والتعليم والبلدية في اختيار البرامج وتوزيعها على المدارس واضحة وشفافة.
7. يجب زيادة عدد الطلاب المشاركين في برامج التربية اللامنهجية. في العامين المقبلين، يجب بذل الجهود لزيادة عدد الطلاب المشاركين في البرامج إلى ما لا يقل عن 50٪ من مجموع الطلاب في جهاز التعليم في القدس الشرقية.
8. مطلوب معايير واضحة وشفافة لاختيار الطلاب للبرامج، وزيادة توفير الفرص المتكافئة، وتمكين الطلاب الضعفاء من المشاركة، وضمان الاختيار حسب احتياجات الأطفال وليس لصالح صورة المدرسة.
9. من المناسب مراعاة وجود الدورات ليس فقط وفقاً لنسبة الحضور المطلوبة، وللسماح بمجموعة متنوعة من الدورات الجديرة أيضاً وفقاً لمعايير جودة إضافية.
10. من المناسب وضع ميزانية للدورات ليس فقط وفقاً للنسبة المئوية للطلاب المشاركين، ولكن بشكل أساسي وفقاً لمعايير الجودة الإضافية مثل مساهمتها على المدى الطويل، تنمية القيادة في إطارها، وما إلى ذلك.
11. يجب ألا يكون توزيع البرامج الناجحة مشروطاً بتبني المنهاج الإسرائيلي. الغالبية العظمى من الطلاب يدرسون وفق التوجيهي، وتتوافق هذه المناهج أيضاً مع ثقافة مجتمع القدس الشرقية. إن اشتراط تقديم برامج أكثر نجاحاً بتبني البرنامج الإسرائيلي يضر بالمدارس وصورة التربية اللامنهجية.

12. من المناسب توسيع نطاق البرامج الناجحة، مثل ركوب الأمواج، المغامرة والسباحة، التي تتم خارج الفضاء اليومي، على الرغم من تكلفتها. وكذلك في ظل قلة الأنشطة الترفيهية والمباني العامة خارج نظام التربية اللامنهجية. من المهم أيضاً أن يتم تنفيذ هذه البرامج على المدى الطويل بدلاً من المدى القصير.
13. دورة السباحة - من المفضل توسيعها في العامين المقبلين إلى نصف المدارس الموجودة على الأقل. تتطلب دروس السباحة أيضاً تكييفاً ثقافياً وثيقاً ودقيقاً، بالتنسيق مع أولياء الأمور، بشكل يسمح أيضاً بمشاركة الفتيات في الدورة.
14. دراسة العبرية أكثر ملاءمة لإطار التعليم الرسمي ويجب توسيع نطاقها بشكل كبير هناك. في إطار التربية اللامنهجية، من الممكن تعزيز دراسة اللغة العبرية بطريقة شيقة منسقة، ولكن حتى هذا ليس على حساب تخصيص ساعات الدراسة المطلوبة في الإطار الرسمي.
15. من المهم زيادة جودة برامج القيادة والتدريب، مثل برنامج Debate على الرغم من الصعوبات السياسية، يجب أن يوفر التربية اللامنهجية أيضاً برامج قيادية لتمكين جيل الشباب في القدس الشرقية، الأولاد والبنات، بشكل مستقل، نقدي، حر، منفتح وإبداعي. لتنمية الهوية الشخصية، الاجتماعية والسياسية.
16. هناك حاجة لتوسيع نطاق التعليم غير الرسمي ليشمل أيضاً برامج التدريب التكنولوجي، دراسة مهن الهايتك، البرمجة، وما إلى ذلك.
17. يجدر النظر في تعيينات المنسقين الأساسيين من طاقم المدارس، ولكن دون المساومة على الإنعاش والتنوع المطلوبين.
18. يجب تعويض المدارس مالياً على الأنشطة التي تتم في فضاء المدرسة مثل المراقبة، الحراسة، التنظيف، تصوير الصفحات، الكهرباء وما إلى ذلك.
19. يجب زيادة الإشراف على المرشدين من قبل الموردين الخارجيين، بالإضافة إلى التدريب والاستكملات المتقدم لهؤلاء المرشدين أيضاً.
20. يجدر تعميق ومواصلة دراسة إمكانية توفير البرامج من خلال العديد من الجمعيات المدنية النوعية الموجودة في القدس الشرقية، وإذا لزم الأمر، فحص إمكانية تقديم استجابة إبداعية لصعوبة العمل مع وزارة التربية والتعليم وبلدية القدس.
21. يجب أن تشمل برامج التربية اللامنهجية نقلات للطلاب.
22. يجب أن تشمل برامج التربية اللامنهجية تخصيص ميزانيات للوجبات والتغذية.
23. هناك حاجة لبرامج مجهزة خصيصاً لاحتياجات الطلاب ذوي الإعاقة، والتدريب المناسب والفريد لمرشدين للعمل مع هؤلاء الطلاب. يجب أيضاً تخصيص ميزانية لهذه البرامج بطريقة مجهزة وفقاً للاحتياجات الفريدة.
24. يعتمد استمرار وجود التربية اللامنهجية والتوسع فيه على التحسين الضروري للبنى التحتية في القدس الشرقية. يجب الاستمرار في استثمار العديد من الموارد في معالجة النقص الكبير في الملاعب الرياضية، قاعات الأنشطة المغلقة، حمامات السباحة وأماكن الترفيه.



عير عميم هي جمعية إسرائيلية غير حزبية تتعامل مع تعقيدات الحياة في القدس في سياق الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. تعمل الجمعية من أجل الاستقرار، المساواة ومستقبل سياسي متفق عليه في القدس.

تشكر عير عميم المنظمات والدول والنساء والأشخاص الذين يدعمون أنشطتها من أجل مستقبل متفق عليه وعادل للقدس. يأتي معظم التمويل من كيانات سياسية خارجية، والتي تظهر تفاصيلها على موقع الانترنت الخاص بمسجل الجمعيات. لدعم عير عميم اضغطوا هنا.



נְקִיבָה הַעֲמָל מַעָא
ארגון העובדים מעאן
WAC - MAAN

نقابة العمال معاً هي نقابة عمالية عامة توحد العمال في إسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، توحد النقابة العمال الفلسطينيين الذين يعملون لدى أرباب عمل إسرائيليين في المناطق الصناعية في مناطق المستوطنات.

على مدار العشرين عامًا الماضية، تدير النقابة فرعاً في القدس الشرقية يساعد السكان على استنفاد حقوقهم الاجتماعية، وتعمل على تعزيز التوظيف العادل للمرأة.

تم نشر الورقة بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

محتوياته هي تحت طائل مسؤولية جمعيات عير عميم وبمكوم، ولا تعكس بالضرورة موقف الاتحاد الأوروبي.

